

فيما أكدت وزارة النفط أنها خطوة في الاتجاه الصحيح

## خبراء لـ (المدى)؛ التراخيص الرابعة لم تحقق أهدافها في استثمار الرقع الاستكشافية كاملة

□ بغداد / أحمد عبد ربه



جانب من اعلان تراخيص الجولة الرابعة

واستؤنفت بمقر وزارة النفط في بغداد، امس الاول الخميس، (٣١ أيار الماضي) جولة التراخيص النفطية الرابعة لـ١٢ رقعة استكشافية في مناطق متفرقة من البلاد. وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قد حددت حصة العراق بثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف برميل يوميا، لكنه لا يصدر سوى مليونين و٥٠٠ الف برميل يوميا في الوقت الحاضر، ويتم تحديد حصة التصدير بالاتفاق بين الدول الأعضاء والمنظمة، ويعتمد ذلك على بعض المعايير أهمها احتياطي كل دولة، مع أن العراق يطالب بزيادة حصته بناءً على ما يقول إنها "اكتشافات نفطية جديدة" لديه.

وعرض العراق حقله النفطية خلال جولة التراخيص الأولى والثانية للتطوير من قبل شركات عالمية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يوميا، في غضون السنوات الست المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهود الوطنية. وكانت وزارة النفط أعلنت، خلال تشرين الأول من العام ٢٠١٠ ضمن جولة التراخيص الثالثة، فوز ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجي وكوكاز الكورية بالاستثمار في حقل المنصورية الغازي، كما أعلن عن فوز ائتلاف شركتي كويت إنرجي و(تي بي أي أو) التركية باستثمار حقل السببية الغازية، ٣٠ كم جنوب البصرة، وفوز ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار غرب العراق.

الجولة باعطاءات لاستثمار الرقع الاستكشافية الغازية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والأولى والـ١١ والـ١٢. وأعلنت وزارة النفط عن فوز شركة باكستان بترو ليووم الباكستانية باستثمار الرقعة الاستكشافية الغازية الثامنة بين محافظتي ديالى وواسط، بمساحة ستة آلاف كم مربع، وفوز ائتلاف شركتي لوكا ويل الروسية وامبركس اليابانية باستثمار الرقعة الاستكشافية النفطية العاشرة بين محافظتي المنفى وذي قار وبمساحة خمسة آلاف و٥٠٠ كم مربع. وفاز ائتلاف شركات كويت إنرجي والكوييتية و(تي بي أي أو) التركية وبراغون الإماراتية باستثمار الرقعة الاستكشافية النفطية التاسعة في محافظة البصرة، ولم تتقدم أي من الشركات المشاركة في

مربع، فازت بها شركة باكستان بترو ليووم الباكستانية النفطية بين محافظتي المنفى وذي قار، فيما فاز ائتلاف شركتي لوكا ويل الروسية وامبركس اليابانية باستثمار الرقعة الاستكشافية النفطية العاشرة بين محافظتي المنفى وذي قار وبمساحة خمسة آلاف و٥٠٠ كم مربع. وفاز ائتلاف شركات كويت إنرجي والكوييتية و(تي بي أي أو) التركية وبراغون الإماراتية باستثمار الرقعة الاستكشافية النفطية التاسعة في محافظة البصرة، ولم تتقدم أي من الشركات المشاركة في

التي تحصل في دول الجوار موضحاً ان الاستكشافات تتطلب من الشركات ان تعمل بمساحات واسعة اثناء القيام بالمسح الجيوفيزيائي . وتابع الجواهري : ان معظم الحقائق التي تتضمن المعلومات عن الرقع الاستكشافية تنقصها الكثير من المعلومات حيث ان بعض الشركات الاستثمارية وصفحتها بالفارغة لغياب النشاط الاستكشافي بالعراق. وانتهت الجولة باستثمار ثلاث رقع استكشافية هي الثامنة الغازية الواقعة بين محافظتي ديالى وواسط، بمساحة ستة الاف كم

التي ان ذلك اشبه بما حدث في جولة التراخيص الاولى بسبب قسوة الشروط التي وضعتها الوزارة على الشركات. وأضاف الجواهري : ان مناطق هذه الجولة تستهدف تعزيز الاحتياطي الغازي بالعراق من خلال زيادة انتاج الغاز الحر مبينا انه لم يتم التعاقد على رقع استكشافية يعتقد انها غازية سوى تلك التي تقع في محافظة ديالى فضلاً عن خوف الشركات الاستثمارية من بعض المناطق التي تعصف عليها رياح الخلافات السياسية بالداخل وتأثير التغيرات

كونها استكشافية فبعض الشركات تعتبر الاتفاق عليها مجازفة. وأضاف جهاد : ان ما يميز هذه الجولة هو دخول محافظات لاول مرة مثل المنفى والقادسية والنجف مشيراً الى ان ذلك خطوة صحيحة تجاه الاستثمار النفطي من اجل تعظيم الاحتياطي النفطي والغازي في البلاد . من جانبه قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ (المدى ) ان جولة التراخيص الرابع لم تحقق اهدافها الاستثمارية كون التعاقد تم على ثلاث رقع من اصل ١٢ رقعة لافتا

اختتمت مؤخراً في بغداد باستثمار ثلاث رقع استكشافية من اصل ١٢ رقعة في مناطق متفرقة من البلاد، فيما شارك في الجولة ٤٧ شركة عالمية. وفيما اكدت وزارة النفط انها خطوة في الاتجاه الصحيح ، عد خبراء تحدثوا لـ (المدى ) ان هذه الجولة لم تحقق اهدافها المرسومة لها بسبب اقتصر الاستثمارات على ثلاث رقع استكشافية فقط . وقال المتحدث الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد لـ (المدى) : ان هذه الجولة تختلف عن بقية جولات السابقة

## البصرة تمنح رخصاً استثمارية بكلفة 348 مليون دولار

□ البصرة / المدى

## محطات لتقنية المياه بكلفة خمسة

### مليارات في ديالى

□ بغداد / المدى

أعلن قضاء المقدادية في محافظة ديالى عن المباشرة بتنفيذ أربع محطات لتقنية المياه في شمال وشرق القضاء، بطاقة مليون غالون لكل محطة، مؤكداً أن الكلفة الإجمالية لتنفيذ المحطات تبلغ نحو خمسة مليارات دينار عراقي.

وقال قائمقام القضاء زيد إبراهيم لـ "السومرية نيوز"، إن شركات محلية متخصصة باشرت بتنفيذ أربع محطات لتقنية المياه في مناطق قرى، كيلو ١٣ وقرى توكل وأبو دهن (١٥ كم شرق قضاء المقدادية)، وقرى شوك الريم والكحيدات (١٠ كم شمال القضاء)، مبيناً أن "طاقة كل محطة تبلغ مليون غالون".

وأضاف إبراهيم أن الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشاريع تبلغ نحو خمسة مليارات دينار وتم تخصيصها من ميزانية تنمية الأقاليم، معتبراً أن "المحطات ستسهم في تأمين مياه الشرب لأكثر من ٢٥ ألف نسمة". ولفت إبراهيم إلى أن هناك خطة لتأمين مياه الشرب لجميع مناطق القضاء وفق خطة وضعتها إدارة القائمة سيتم تنفيذها على محاور في الفترة المقبلة". يذكر أن العديد من مناطق قضاء المقدادية تعاني من صعوبة تأمين مياه صالحة للشرب بسبب عدة عوامل أبرزها عدم توفر محطات تقنية المياه إضافة إلى صعوبة تأمين الماء الخام لتلك المحطات لاسيما في فصل الصيف.

## الأوراق المالية تباشر بالمرحلة

### التجريبية لنظام الإفصاح الإلكتروني

□ بغداد / قيس عيدان

أعلنت هيئة الأوراق المالية عن المباشرة بنظام الإفصاح الإلكتروني، مصدر في الهيئة اشار في تصريح صحفي ان الغاية من هذه التجربة يأتي ضمن حرص هيئة الأوراق المالية على حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وتوفير البيئة الاستثمارية الآمنة والمتطورة وجذب الاستثمارات وتعزيز العدالة وتكافؤ الفرص المتاحة للمستثمرين وتحقيق أعلى درجات الإفصاح والشفافية كونها من أهم دعائم ومقومات الأسواق المالية. وأضاف المصدر: يتيح هذا النظام للشركات المساهمة العامة والجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية تزويد الهيئة بإفصاحاتها ونشرها بشكل فوري إلى جمهور المستثمرين، الأمر الذي

حاليا دراسة مزيد من المشاريع في قطاعات متنوعة ولشركات اجنبية ومحلية بهدف استكمال متطلباتها وتنفيذها. وتوسع هيئة استثمار البصرة الى استقطاب الشركات الاجنبية الرصينة لما لها من رؤوس اموال تؤهلها لإقامة مشاريع مختلفة لقطاعات حيوية في البصرة. وتشهد محافظة البصرة استقرارا امنيا ملحوظا ساعد على توافد الشركات الاجنبية بهدف الاطلاع على خارطة الاستثمار المنطلقة بمساحات الاراضي المملوكة كفرص استثمارية والعائدة الى القطاع العام والخاص.

١٠ دوانم في منطقة اركلي الشمالي مشيراً الى انه "تم ترخيص مشروع تجاري مقدم من شركة قرطاج العراقية يتضمن بناء مول تجاري وفندق ٥ نجوم وبرأس مال استثماري يصل الى ١٧ مليون دولار على مساحة ارض بحدود الدونمين في منطقة كوت الحجاج". وذكر : ان المشروع الخامس كان في قطاع التعليم مقدم من شركة فزال للتربية والتعليم التركية يتضمن انشاء مدرسة نموذجية بكلفة تبلغ ٤٠ مليون دولار وعلى مساحة ارض ثلاث دونمات في منطقة القبلة.

العراق التابعة الى شركة فينيكس الدنماركية العالمية وبرأس مال استثماري يبلغ ٨٦ مليون دولار وعلى مساحة ارض تبلغ ٢٥٠ دونما في منطقة الهدامة في ناحية ام قصر المشروع ومشروع اخر لإنتاج الانابيب النفطية مقدم من شركة جنرال الهندية بكلفة استثمارية تبلغ ١٩٨ مليون دولار وعلى مساحة ارض بحدود ١٦٠ دونما في منطقة الاركلي الجنوبي.

وتابع: أما مشروع سكايا البصرة الصناعي المقدم من شركة قناديل الرافدين العراقية بكلفة استثمارية تصل الى ٧ مليون دولار وعلى مساحة ارض تبلغ

## توصية بدعم مشروع الاتفاقية العربية للمياه المشتركة

□ بغداد / المدى

التي لم تصادق على اتفاقية الامم المتحدة المشار اليها عبر الوسائل الدبلوماسية على التصديق عليها اذا رأت ذلك مناسباً لها حتى تدخل حين التنفيذ. ودعا الجامعة العربية الى تكليف لجنة من كبار المسؤولين المختصين في شؤون المياه العربية للتحاوت بشأن احسن السبل المناسبة لتطبيق مبدأ (الانتفاع والمشاركة المنصفان) الذي اعتمده اتفاقية الامم المتحدة لاستخدامات مجاري المياه الدولية في الاغراض غير الملاحية الصادرة عام ١٩٩٧، كما دعا مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي والمراكز العربية المتخصصة الى تنظيم برامج تدريبية للدول العربية المعنية بالمنطقة والتوسع الحاصل في استخدامها في دول اعالي الانهار.

والسند على اعتقاد لقطاع الارض يكون بمساحة (٢٠٠) متر فما فوق، بينما صندوق الإسكان وجهت مقترحاً الى امانة بغداد لتعديل المقترح من خلال منح السند المستقل لمساحة ارض (١٠٠) متر فما فوق، إلا أن الامانة رفضت المقترح المذكور.

وحث الدول العربية على اعداد برنامج وطني لتعزيز الدبلوماسية الشعبية وتوعية الجماهير بكافة مستوياتها بحقوقها المائية ودعوة وسائل الاعلام لتسليط الضوء على هذا الموضوع الهام.

وبين ضرورة الدفاع عن حقوق الدول العربية في مياهها المشتركة مع دول غير عربية وخاصة في الاراضي العربية المحتلة وتعريف المجتمع الدولي ومؤسساته المعنية على تلك الحقوق.

اوصى المجلس الوزاري العربي للمياه باهمية التوصل بشأن الاتفاقية العربية للمياه المشتركة لافتاً الى ضرورة الرجوع الى مبادئ القانون الدولي بهذا الشأن . وقال بيان صادر عن المكتب الاعلامي لوزارة الموارد المائية: ان المجلس اشار خلال المؤتمر العربي الاول للمياه الى الاخذ بنظر الاعتبار المبادئ الواردة في الاتفاقية الصادرة عن الامم المتحدة الخاصة باستخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.

وحت المجلس الدول العربية وغير العربية التي لم تصادق على اتفاقية الامم المتحدة المشار اليها عبر الوسائل الدبلوماسية على التصديق عليها اذا رأت ذلك مناسباً لها حتى تدخل حين التنفيذ. ودعا الجامعة العربية الى تكليف لجنة من كبار المسؤولين المختصين في شؤون المياه العربية للتحاوت بشأن احسن السبل المناسبة لتطبيق مبدأ (الانتفاع والمشاركة المنصفان) الذي اعتمده اتفاقية الامم المتحدة لاستخدامات مجاري المياه الدولية في الاغراض غير الملاحية الصادرة عام ١٩٩٧، كما دعا مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي والمراكز العربية المتخصصة الى تنظيم برامج تدريبية للدول العربية المعنية بالمنطقة والتوسع الحاصل في استخدامها في دول اعالي الانهار.



## صندوق الإسكان ينفي إيقاف القروض الممنوحة للمواطنين

□ بغداد / المدى

نفى مدير عام صندوق الإسكان التابع لوزارة الاعمار والاسكان برهان الدين سلمان، انباء إيقاف قروض الصندوق الممنوحة للمواطنين، مؤكداً استمرارها. وقال سلمان بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن مشروع القرض الإسكاني للمواطنين الذي اعلن عنه وزير الاعمار مطلع شهر شباط الماضي وتبناه صندوق الإسكان ما زال مستمرا ولا صحة للانباء التي اشارت الى إيقافه.

وأضاف: هناك قرار مجلس قيادة الثورة المنحل يشير الى أن الصندوق الإسكاني لقطاع الارض يكون بمساحة (٢٠٠) متر فما فوق، بينما صندوق الإسكان وجهت مقترحاً الى امانة بغداد لتعديل المقترح من خلال منح السند المستقل لمساحة ارض (١٠٠) متر فما فوق، إلا أن الامانة رفضت المقترح المذكور.

في كل المحافظات، عدا اقليم كردستان بتوزيع القروض المالية للمواطنين الراغبين ببناء سكن في قطعة ارض او انشاء طابق ثانوي في منازلهم، مبينا ان الصندوق اقترض خلال الاشهر الثلاثة الماضية (٢٢٨٥) مواطنا لبناء وحدات سكنية بمبلغ إجمالي (١٧) مليار دينار. وتوقع صندوق الاقراض: ان يتم شمول سبعة الاف مواطن بالاقراض قبل نهاية العام الجاري والتي شملت جميع المواطنين في بغداد والمحافظات عدا اقليم كردستان، واعربت الوزارة في ان يسهم الصندوق بحل أزمة السكن التي يعاني منها العراق من خلال مساعدة المواطنين في بناء وحدات سكنية لهم، وتبلغ ميزانية الصندوق الف مليار دينار ويعد اكبر تمويل في البلاد لبناء الوحدات السكنية.

ويذكر أن الصندوق يمنح قرضا مقداره (٣٠) مليون دينار للمواطن الراغب ببناء دار له ببغداد وحوالي (٢٥) مليون دينار في باقي المحافظات.